الحويلة يسأل عن أسباب عدم شمول التخصصات الفنية في إعلان التوظيف بـ«نفط الكويت»

تقدم النائب الدكتور محمد الحويلة بسؤال برلماني لوزير النفط وزير الكهرباء والماء يستفسر فيه عن أسباب عدم شمول إعلان التوظيف الأخير لشركة نفط الكويت للعمل في الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية فبراير–مارس 2021 ، لحملة شهادة الدبلوم (التخصصات الفنية). وأشار إلى العديد من التخصصات على سبيل المثال تخصصات دبلوم نقل وتوزيع كهرباء وتخصص تكنولوجيا اللحام ودبلوم تكنولوجيا التبريد وتكييف الهواء وغيرها.

الداهوم: «الميزانيات» طالبت بإلغاء عقد استشارات قانونية لقناة المجلس بقيمة 30 ألف دينار سنوياً

رياض عواد

كشف النائب بدر الداهوم ان لجنه الميزانيات ناقشت امس ميزانيه حساب مجلس الامه التي تم فيها تجاوز اغلب ملاحظات ديوان المحاسبة

واضاف الداهوم في تصريح صحفي في المركز الاعلامي لمجلس الامه ان لجنه الميزانيات اجتمعت امس وناقشت مشروع قانون بربط ميزانيه حساب مجلس الامه للسنه الماليه 2022/2021/2020 وايضا ناقشت عن السنتين الماليتين 20/18/2019 و2019/2020 وتناقشنا حول ملاحظات ديوان المحاسبه التي تم تجاوز وتلافي اغلب الملاحظات منه

وقال الداهوم اننا اكتشفنا ان هناك عقد مبرم مع مكتب استشارات قانونية لقناه مجلس الامه من عام 2014 بقيمه 30 الف دينار سنويا خاصه وان هناك اداره قانونيه لمجلس الامه تقوم بالترافع وتمثيل المجلس امام المحاكم ولديها اكثر من 100 قضية تنظرها امام المحاكم

بدر الداهوم

واشار الداهوم اننا اكتشفنا ايضا ان صاحب مكتب المحاماه شغلته هو شتم وسب النواب الشرفاء الذين يقومون بدورهم في مجلس الامه مما يعني ان الرئيس اعطي المكتب القانوني وهذا المحامي هذه الوظيفة التي تقوم علي شتم النواب وسبهم في وسائل التواصل الاجتماعي وكتابه المقالات ضدهم ان كانو ضد الرئيس ان ضد سياسته مستغربا من اننا كنواب ننسب باموال المجلس قائلا هذا كلام لا يقبلة عاقل

واكد الداهوم اننا طلبنا باعتبار هذا العقد عقد تنفيعي واجرة باعتقادي الشخصي مقابل ان يسب النواب من قبل هذا الشخص المحسوب علي قناه المجلس متسائلا ما السبب وراء اعطاء هذا المكتب حتي الان 180 الف دينار مؤكدا انه سيتم الغاء هذا العقد كونه مخالف للقانون

جوهر يطالب بتقييم شامل للعملية التعليمية

طالب النائب د.حسن جوهر بضرورة تقييم العملية الدراسية بكل مراحلها في الكويت وأن تقوم القيادات التربوية بالتنسيق والتعاون مع اللجنة التعليمية البرلمانية من اجل مصلحة الكويت وابنائها.

وقال جوهر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه مع استئناف الدراسة اليوم، لابد ان تكون لنا وقفة مع وزارة التربية للبحث في اليه تطور التعليم في ظل هذه الظروف الحاليّة.

وأوضح جوهر إنه بعد مرور عام كامل علي جائحة كورونا فإن وزارة التربية تتبنى سياسات ردود الفعل والقرارات العشوائية دون وجود رؤية واضحة وفق جدول زمني محدد حتي يكون لها مردود ايجابي للتحصيل الدراسي لأبنائنا الطلبة.

واستغرب جوهر التكليف الذي تم لمعلمات رياض الاطفال من خلال نمط جديد من الاداء الدراسي دون اي تحضير او تدريب خلاف ماحدث في الفصل الدراسي الاول.

د.حسن جوهر

وأشار إلى أن عملة التقييم والدرجات تتسم بالعشوائية وأدت لتضخم الدرجات بشكل كبير دون ان تكون هناك اي ضمانات لجودة التعليم والمادة العلمية مؤكدا على ضرورة ان يكون هناك تأسيس علمي خاصة في المراحل الابتدائية والمتوسطة.

وحذر جوهر من أنه وفي ظل التحصيل الدراسي عن بعد وفي عدم وجود تأسيس علمي سليم سيجعل ابنائنا الطلبة يعانون معاناة شديدة في المستقبل علي مستوي الدراسات العليا مشيرا إلى تجربة الدمج التي تمت في سنة الغزو.

واستغرب جوهر ايضا عدم وضوح رؤية نظام الامتحانات وعدم توفر ضمانات لان تكون الامتحانات عادلة وشفافة لافتا الي ان هناك خلل كبير في العملية التعليمية بات يعاني منه المدرس والطالب وولي الامر.

واضاف جوهر انه يقوم حاليا بإعداد حزمة اسئلة برلمانية حول قضايا تدخل في صميم العمل التربوي ورصد الجوانب الفنية

الشاهين: التضامن مع الداهوم رسالة شعبية وإصلاحية ودستورية ووطنية

أسامة الشاهين

أكد النائب أسامة الشاهين أن التضامن مع النائب بدر الداهوم هو رسالة شعبية وإصلاحية ودستورية ووطنية.

وقال الشاهين: «لن أتخلف عن المشاركة في المؤتمر الصحافي التضامني مع الزميل النائب الدكتور بدر الداهوم فهي رسالة شعبية وإصلاحية ودستورية ووطنية واجبة ومستحقة».

القطان لخفض القيمة الرمزية لأرض مشروع غرب وجنوب عبدالله المبارك إلى 3 آلاف دينار

أعلن النائب د. علي القطان عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن خفض القيمة الرمزية للأرض في مشروع غرب عبد الله المبارك وجنوب عبدالله المبارك من 5 آلاف دينار إلى 3 آلاف دينار. وجاء في مقدمة الاقتراح برغبة ما يلي:

قام مجلس الوزراء في عام 2014 بتحديد القيمة الرمزية للأرض في مشروع غرب عبدالله المبارك بقيمة (5000 د.ك) خمسة آلاف دينار كويتي عن مساحة 400 متر مربع، وفي 2018 أقر مجلس الوزراء القيمة الرمزية كذلك لمن يحصل على قسيمة بمنطقة جنوب عبدالله المبارك بنفس القيمة وبنفس المساحة، وهذا ما أعلنت عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية لكلتا المنطقتين السكنيتين، علماً بأنه بالنسبة للمناطق الأخرى كمدينة المطلاع وغيرها التي تم تخصصيها كقسائم سكنية مازالت القيمة الرمزية للأرض بمساحة 400 متر مربع مبلغ (3000 د.ك) ثلاثة آلاف دينار كويتي.

وحيث إنه لا يصح التفرقة في القيمة الرمزية لمستحقي القسائم من منطقة عن غيرها، ومن أجل تخفيف الأعباء عن المواطنين وخفض الالتزامات المالية عن كاهلهم خاصة بعد ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية العالمية من انتكاسات والتي أثرت على دولة الكويت وما تلاها من أزمات أخرى كجائحة كورونا المستجدة وارتفاع السلع ومتطلبات الحياة وغلاء مواد البناء، خصوصا أن القيمة الرمزية للأرض سواء في غرب أو جنوب عبدالله المبارك مبالغ فيها مقارنة بأسعار المدن

علي القطان

والمناطق السكنية الأخرى، ولا ننسى أن المنتظرين للرعاية السكنية منذ سنوات طويلة وهي حق من حقوقهم التي كفلها الدستور يجب ألا يكافأوا بزيادة الأعباء عن نظرائهم ويواجهون بأعباء تثقل كاهل الأسرة الكويتية ويضعها في خانة القروض وتراكم الديون، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

يقوم مجلس الوزراء بتكليف مؤسسة الرعاية السكنية بخفض القيمة الرمزية للأرض في مشروع غرب عبد الله المبارك وجنوب عبدالله المبارك من 5 آلاف دينار إلى 3 آلاف دينار أسوة بالمدن الأخرى، ومدينة المطلاع أخيراً، من أجل تخفيف الالتزامات المالية على المواطنين والأسر الكويتية للحاصلين على الرعاية السكنية في تلك المناطق ومساواتهم بالحاصلين على الرعاية السكنية في باقي المناطق الأخرى

روح الدين يسأل وزير الصحة عن أسباب إغلاق الأنشطة التجارية

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن الدراسة التي على أساسها تم إغلاق الأنشطة التجارية (الصالونات، المطاعم، الأندية الرياضية). وطلب النائب إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما الإجراءات القانونية التي اتخذتها وزارة الصحة حيال شهادات فحص الـ (pcr)؟ وهل تمت محاسبة الأشخاص الذين تقدموا بهذه الشهادات؟

2 – ما الخطة والدراسة التي تم إعدادها من قبلكم لإغلاق المطار والتي تسببت في زيادة أسعار التذاكر وما ترتب عليها من مشاكل للمواطنين العالقين بالخارج؟

3 – ما الأسس الصحية التي على أساسها تم اختيار الذين تلقوا لقاح كورونا؟ مع تزويدي بأعداد من تلقوا اللقاح، وهل تمت بناء على أولويات عمرية أو وظيفية أو محسوبية؟

4 – ما الدراسة التي على أساسها تم إغلاق الأنشطة التجارية (الصالونات، المطاعم، الأندية الرياضية)؟ وهل هذه الأنشطة تسببت في زيادة أعداد الحالات المصابة؟

حمد روح الدين

الغريب يقترح السماح للمواطنين بالتسجيل في سجلات قيد الناخبين على مدار العام

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الامة، وذلك بالسماح للمواطنين بالتسجيل في سجلات قيد الناخبين على مدار العام على أن يحدد الوزير المختص الفترات التي يسمح بها بذلك.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة أولى): يتم استبدال المادة السابعة للقانون المشار إليه لتكون على النحو التالي:

«يشمل جدول الانتخاب اسم كل كويتي موطنه في الدائرة الانتخابية عندما تتوافر فيه الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية، ولقبه ومهنته وتاريخ ميلاده ومحل سكنه، ولا يجوز أن يقيد الناخب في أكثر من جدول واحد، ويحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء ويوقع عليها من رئيس اللجنة وعضويها، وتحفظ إحداهما في مخفر الشرطة بالدائرة الانتخابية والأخرى بالأمانة العامة لمجلس الأمة، ويجوز للجنة أن تطلب من أي شخص إثبات أي شرط من الشروط اللازمة لتوليه الحقوق الانتخابية».

(مادة ثانية): يتم استبدال المادة الثامنة من القانون المشار إليه لتكون على النحو التالي:

«يتم تحرير جداول الانتخاب أو تعديلها على مدار العام، ويحدد الوزير المختص فترات استقبال المواطنين، ويشمل التعديل السنوي:

1 – إضافة أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتولي الحقوق الانتخابية.

يوسف الغريب

2 إضافة أسماء من أهملوا بغير حق في الجداول السابقة.

3 – حذف أسماء المتوفين.

4 – حذف أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق.

5 – حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة وإضافة من نقلوا موطنهم إليها.

ولا يجوز إجراء أي تعديل في الجداول بعد صدور مرسوم دعوة الناخبين للانتخاب».

(مادة ثالثة): يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون

(مادة رابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون – ويعمل به من تاريخ إقراره.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

أشار القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الامة، إلى شمول جدول الانتخاب اسم كل كويتي موطنه في الدائرة الانتخابية في الأول من فبراير من كل عام عندما تتوافر فيه الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية.

وكذلك أشار القانون إلى آلية إضافة أسماء الذين بلغوا سن العشرين واستوفوا سائر الصفات التي يطلبها القانون لتولي الحقوق الانتخابية.

وكذلك نظم إضافة أسماء من أهملوا بغير حق في الجداول السابقة، وحذف أسماء المتوفين ومن فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق وكذلك حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة وإضافة من نقلوا موطنهم إليها.

وقد حدد القانون المشار إليه شهر فبراير من كل عام لتحرير جداول الانتخاب أو تعديلها خلال هذا الشهر فقط سنويا.

إن تحديد فترة واحدة لشهر واحد مع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني الذي قد يسبب تكدس، وظروف سفر بعض المواطنين في هذا الشهر لقضاء اجازات الربيع أو لارتباطهم بالدراسة غير مقنع، الأمر الذي أفقد الكثير من الراغبين بالتسجيل والذين لهم الحق في التسجيل ومن ثم المشاركة في الحياة السياسية بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية.

وعليه تقدمت بهذا القانون لإتاحة المجال أمام جميع المواطنين ممن توافرت فيهم الشروط للتسجيل في سجلات قيد الناخبين بشكل دائم على مدار العام ويحدد الوزير المختص الفترات التي يسمح بها بذلك ليستطيع الحصول على حقه الدستوري ويتمتع بحقوقه السياسية في إعطاء صوته وترشيح من يمثله في مجلس الامة

الحميدي يسأل وزيري شؤون مجلس الوزراء والخدمات حول «المال العام» و«رحلات دبي»

وجه النائب بدر الحميدي سؤالين إلى كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، ووزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د.عبد الله معرفي، وفيما يلي نص السؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء :

صدر المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، وورد في الباب الثالث المتعلق بالأحكام الخاصة بالميزانية الملحقة والمستقلة التنظيم الخاص بإعدادها وطرق الصرف منها.

وقيدت المادة (46) من المرسوم بالقانون المشار إليه نماذج الصرف بأن عهدت إلى الجهات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة تحديد شكل السجلات والأوراق اللازمة للمعاملات المالية والشروط والأوضاع التي تتبع في الصرف.

ورغم هذا التنظيم التشريعي للمحافظة عى المال العام وتقيدا بالنص الوارد في المادة (17) من الدستور التي قررت أن (للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن).

ومع ذلك وجد في أحد مستندات الصرف من ميزانية الديوان الأميري مبلغ بقيمة عدة ملايين دينار حول إلى أحد العاملين في الوفد الدائم لدولة

بدر الحميدي

الكويت في إحدى المنظمات الدولية عن طريق كتاب موقع من وكيل الديوان الأميري بالشؤون المالية والإدارية.

ونظرا لخطورة صرف وتحويل عدة ملايين إلى حساب وفد رسمي، وتسليمه إلى شخص باسمه وكونه أمرا مخالفا لجميع القواعد المحاسبية والضوابط.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي– على أن تزود الإجابة بالمستندات المؤيدة لها:

1 – تداولت وسائل التواصل الاجتماعي خبرا مفاده تحويل مبلغ يجاوز أربعة ملايين دينار إلى وفد دولة الكويت لدى إحدى المنظمات الدولية مع تقرير تسليمه إلى شخص بذاته وذلك في 18/7/2011 فما مدى صحة هذه الواقعة واتفاقها مع حماية المال العام؟

–2 هل وكيل الوزارة المعتمدة لهذا الإجراء مخول قانونا في تحويل المبلغ من الديوان الأميري إلى وزارة الخارجية؟ ولماذا لم يصرف من ميزانية الوزارة وفقا لطبيعة عمل الجهة المحول إليها؟

3 – هل جرى العمل المحاسبي في الديوان على اعتماد صرف مبالغ من دون بيان أوجه صرفها والجهة المستفيدة من التحويل؟ وهل يجوز تقرير الاستلام إلى اسم شخص دون الجهة المحول إليها؟

4 – هل أخطر الديوان بأوجه صرف المبلغ المحول وأنها متفقة مع الغرض من تحويل المبلغ؟

كما نص السؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات على ما يلي:

فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية في ظل مواجهة جائحة (كوفيد 19) والحد من انتشار فيروس كورونا والإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

كم طائرة قدمت للبلاد من دبي وتركيا منذ يوم الأربعاء الماضي 3 فبراير حتى الآن؟ مع بيان عدد الوافدين على متنها وجنسياتهم ووظائفهم وكفلائهم

العرو يسأل وزير التجارة عن أسماء المخصص لهم قسائم صناعية

مبارك العرو

وجه النائب مبارك العرو سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، عن أسماء جميع من خصصت لهم قسائم صناعية خلال السنوات الخمس الماضية سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كشف بأسماء جميع من خصصت لهم قسائم صناعية خلال السنوات الخمس الماضية سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين.

2 – صورة ضوئية من القرارات الصادرة بسحب القسائم الصناعية مع بيان أسباب السحب لكل حالة وذلك عن السنوات الخمس الماضية.

3 – صورة ضوئية عن جميع الأحكام القضائية النهائية الصادرة بإلغاء قرارات التخصيص أو الإلغاء للقسائم الصناعية الصادرة من الهيئة العامة للصناعة خلال السنوات الخمس الماضية.

4 – صورة ضوئية عن جميع الأحكام القضائية النهائية الصادرة بإلزام الهيئة العامة للصناعة بتعويضات مالية للغير خلال السنوات الخمس الماضية.

الخليفة يقترح فتح فرع لبنك الائتمان في الجهراء

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه اقتراحا برغبة بفتح فرع لبنك الائتمان في محافظة الجهراء. ونص الاقتراح على ما يلي:

تعد محافظة الجهراء من أكبرى محافظات البلاد تعداداً للسكان ولما كان هنالك أراض سكنية تم توزيعها على المواطنين كمشروع مدينة المطلاع وكذلك مشروع غرب مدينة سعد العبد الله التي سوف يتم توزيعها في السنوات المقبلة، الأمر الذي يتطلب فتح فرع لبنك الائتمان لأهالي محافظة الجهراء خدمة لهم وسرعة إنجاز أمورهم المالية. لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «فتح فرع لبنك الائتمان في محافظة الجهراء»

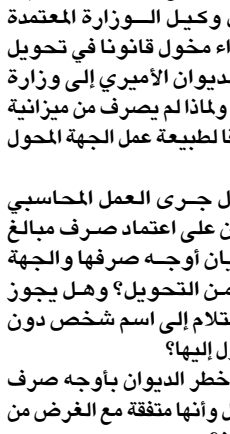

مرزوق الخليفة